إعادة التأهيل لمن!

د. بسام أبو عبد الله

لا يفاجئني أبداً تصريح أي مسؤول عربي لأنني أدرك أن هذا التصريح لا ينبع من مصلحة وطنية أو قومية، إنما هو صادر لإرضاء أطراف دولية وإقليمية، ولإظهار فحولته أمام الرأي العام بأنه صاحب قرار، والأمر هنا ينطبق على كثير من المسؤولين العرب الذين منذ أن بدأت انتصارات سورية تلوح في الأفق، وهم يداورون، ويكذبون للأسف في إنتاج الحجج، والأسباب التي تدعوهم للعودة لطرق بوابات دمشق.

تارة يتحدثون عن وقف ما يسمونه «التغول الإيراني والتركي»، وتارة أخرى يطلقون حديثاً عن وحدة الصف العربي، والبيت العربي، والتضامن العربي، وثالثاً يتحدثون عن «الواقعية السياسية»، كلها تعني أن مشروعهم هُزِمَ، وسقط، وأن دماء شهداء سورية أينعت شقائق نعمان لانتصَار تاريخي سيكون له تداعيات هائلة ليس في سورية والمنطقة فقط، وإنما في العالم أجمع.

مناسبة هذا الحديث هو التصريح الأخير لوزير الخارجية المصري سامح شكري، الذي يشترط على دمشق اتخاذ إجراءات وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ لتأهيل تلك العودة! أي إن عودة سورية للجامعة العربية ترتبط بالمسار السياسي لإنهاء الأزمة حسب ما شرح شكري في التصريح نفسه.

الحقيقة أن المصطلحات التي ما يزال يستخدمها بعض المسؤولين العرب تنتمي لسنوات مضت، وهي مشابهة تماماً لتصريحات من يسمون أنفسهم «معارضة سورية في الخارج»، الذين لم يتغيروا قيد أنملة منذ عام ٢٠١١ ليس لأنهم يحملون مبادئ وقيماً ثورية، ولكن لأن الرواتب التي يتقاضونها تدفعهم لاستمرار صب الزيت على النار كي يستمروا بأخذ الفتات من موائد البترودولار حيث يعملون أجراء لدى بعض معلميهم بصفة «معارضة».

فيما يخص الجامعة العربية، وموضوع مقعد سورية، فإن الرأي العام السوري لا يكترث لهذه القضية من قريب، ولا من بعيد، ولا تعنيه الجامعة، لأنها برأي كثيرين هي «جثة هامدة» لا تقدم ولا تؤخر في مسار انتصار سورية القادم، بل بالعكس فإن السوريين عامة ينظرون بريبة، وشكوك لهذه العودة السريعة، ويقول بعضهم: إنها ليست إلا محاولة لإعادة ترتيب الأوراق من أجل العمل من الداخل السوري قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢١ بعد أن اكتشف الكثير من قادة الغرب فداحة الخطأ الذي ارتكبوه بإغلاق سفاراتهم ففقدوا القدرة على التأثير، والتحليل الدقيق للواقع، واعتمدوا على مراكز بحوث عن بُعد، أو مصادر سورية معارضة، ثبُت أنهم مجموعة من الكذابين والمنافقين، فأوصلوهم إلى هذه النتيجة المخزية التي جعلتهم يصطدمون بالحائط، ويهزمون شر هزيمة.

إذاً الرأي العام السوري ليس متحمساً أبداً لموضوع الجامعة العربية والعودة إليها، لا بل يشعر بغصة عندما يجري الحديث عنها لأنه ذاق عذابات ومرارات التآمر من هذه الأنظمة، ودفع دماء غزيرة للدفاع عن وحدته وسيادته، لكنه في الوقت ذاته يؤمن بحكمة قيادته السياسية، والواقعية التي تتعاطى بها مع هذا الأمر، مع الحرص الشديد على مشاعر الرأي العام السوري، ولتذكير بعض المسؤولين العرب بالموقف السوري فهو حسب ما أفهم ينطلق من عدة اعتبارات:

× سورية لم تنسحب من الجامعة العربية لتطلب العودة إليها.
× قرار الجامعة العربية كان غير شرعي وغير قانوني.
× سورية لم تطرد أي سفير عربي إنما هم من سحبوا سفراءهم وعليهم إعادتهم بهدوء إن كانوا يرغبون.
× سورية تنطلق دائماً من اعتباراتها القومية، ومن عودة الوعي لجزء كبير من الشارع العربي بعد انكشاف أوراق ربيعهم المزعوم.

الأهم الآن، عن أي جامعة عربية نتحدث؟ هل تلك الجامعة التي شكلت جسراً للتآمر على أعضائها وتدميرهم، وتأهيل القرارات التي تخدم الولايات المتحدة وإسرائيل؟ أم جامعة عربية تهتم بمصالح دولها وشعوبها، وتأخذ دروساً وعبراً مما جرى خلال السنوات الثماني الماضية؟

هذا سؤال جوهري ليس أوانه الآن، لكن لابد من طرحه!

إن التفكير السوري يقوم على هذه الأسس الواقعية والمنطقية التي تعكس إستراتيجية سورية العربية، وفهمها وتحليلها لهذا الواقع العربي السيئ، الذي يلعب فيه كل اللاعبين الإقليميين والدوليين ما عدا العرب الذين أخرجوا أنفسهم من التاريخ حينما أبعدوا سورية، وهم يعرفون ذلك تماماً.

يحاول البعض، للأسف، التذاكي علينا بحرف المصطلحات، واختراع أخرى مثل «تأهيل عودة سورية» مثلاً واتخاذ إجراءات وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ و«حضور القمة الاقتصادية العربية في بيروت، أم عدم حضورها» و«تقديم سورية طلباً للعودة إلى الجامعة»! وهلمّ جراً، والحقيقة التي يجب أن يعرفها الجميع أنه من يرد إعادة فتح سفارته فعليه أن يعود بهدوء، ومن دون ضجيج وصخب وتصريحات وشروط، لأن بوابات دمشق لم تغلق أبداً في وجه المحبين والمخلصين، كانت وستبقى مفتوحة أمام من يريد الدخول إليها بقلب مفتوح، وبشجاعة من يعرف الأخطاء الفادحة التي ارتكبت بحق سورية وشعبها وجيشها وقائدها.

لا أعتقد أن من يعرف مبدئية السياسة السورية يمكن أن يراهن على تغييرها أو حرفها عن مبادئها، وتحالفاتها التي أنتجت تبدلات إستراتيجية ستذكرها الأجيال القادمة لسنوات طويلة، تبدلات كان ثمنها باهظاً، دماء آلاف الشهداء والجرحى، الذين هم أغلى ما سوف ندافع عنه لأنهم هم من عبّدوا طريق الكرامة والعزة والسيادة ووحدة سورية، وحفظوا المنطقة من قطعان الإرهاب والتكفير، الذين أُتي بهم من كل أصقاع الأرض لتدمير حضارة وتنوع هذا المشرق الجميل.

إن المبدئية لا تعني الابتعاد عن الواقعية التي تتقن دمشق بحرفية وحكمة التعاطي معها، ولكنها أيضاً لا تعني أبداً وضع الشروط التي لا يمكن للمهزومين أن يضعوها وهم يتجرعون كأس الهزيمة بمرارة من خلال الانسحاب الأميركي الذي فاجأهم، ولم يفاجئنا، لأننا أبناء هذه الأرض الغالية والعريقة، والتي لشعبها وحده حق فرض الشروط، وطلب إعادة التأهيل من الآخرين.

وإذا كانت وسائل الإعلام الغربية تعج يومياً بالمقالات التي تتحدث عن انتصار الرئيس بشار الأسد على أضخم مشروع فاشي يُشن على بلد في العالم، فإن على أولئك المتفذلكين بتصريحاتهم وبشروطهم أن يفهموا أن كرامة سورية وشعبها البطل أهم بكثير من الشروط الدولية التي توضع عليهم وتظهرهم بأنهم لم يعالجوا حتى الآن قضية الاستقلال والقرار الوطني، والواقع الذي تغير جذرياً، وعليهم أن يعيدوا تأهيل أنفسهم لمرحلة جديدة تختلف تماماً عما عرفوه سابقاً عن سورية وشعبها ورئيسها، فهم يتعاطون مع شعب وبلد الشهداء، ويتعاطون مع جيش صلب وشجاع، وأبي، ويتعاطون مع رئيس ينصحهم ويفكر بالآتي من دون أن ينسى الماضي الأليم، ويحاول أن يركز على القضايا الجوهرية، وليس الشكليات التي لم تكن يوماً إلا قشوراً لا قيمة لها.

أيها القادة العرب، سورية بألف خير، لأنها أبية وصاحبة كرامة وعزة وطنية، أهلوا أنفسكم من أجل المستقبل، وفكّروا بمصالحكم، وآن لكم أن تتعاطوا بواقعية وتتخلوا عن الشكليات باتجاه الجوهر الذي هو «أي جامعة عربية نريد»، وعن أي مصالح عربية نتحدث، ساعتئذ ستجدون دمشق وبواباتها بانتظاركم.

أنباء عن أن الفارين من جيب التنظيم حملوا مبالغ ضخمة وصلت حتى نصف مليون دولار

«قسد» توقف ثمانية دواعش بينهم أميركي وألماني في شرق الفرات

| الوطن - وكالات

تواصلت أمس الاشتباكات بين ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وتنظيم داعش الإرهابي في آخر ما تبقى له بجيبه الأخير شرق الفرات، وأعلنت «قسد» القبض على ثمانية دواعش بينهم أميركي وألماني، وسط أنباء عن مبالغ مالية ضخمة حملها الفارون من جيب التنظيم تراوحت بين ١٠٠ ألف و٥٠٠ ألف دولار أميركي. وفي التفاصيل، فقد ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن اشتباكات متواصلة تدور على محاور ضمن آخر ما تبقى لتنظيم داعش في جيبه الأخير، بين مسلحيه و«قسد» المدعومة من «التحالف الدولي»، في سعي متواصل من قبل الأخير لتحقيق تقدمات جديدة بإسناد من القصف المتواصل والمتجدد، بغية إنهاء وجود التنظيم بشكل كامل في المنطقة.

وبحسب المصادر، فإن تصاعد وتيرة القتال يأتي بعد تراجع المعارك أول من أمس في محيط ما تبقى للتنظيم من مناطق ضمن الجيب الأخير له شرق الفرات، وفي وقت واصلت فيه «قسد» تمشيطها لبلدة الشعفة، بعد سيطرتها عليها، بالتزامن مع تمشيطها لجميع المناطق التي سيطرت عليها، والتي تمكنت على إثرها من حصر التنظيم في بلدتي السوسة والباغوز فوقاني، حيث لا يزال التنظيم يستميت في محاولة استعادة السيطرة على المناطق التي خسرها.

حالة من التأهب في صفوف «قسد» تحسباً لهجوم وشيك من قبل الاحتلال التركي (عن الإنترنت)

في الأثناء، نقلت مصادر إعلامية معارضة عن مصدر مسلح و«شهود عيان»، أن «قسد» أرسلت تعزيزات من مدينة الرقة إلى الحدود مع تركيا في المحافظة، وبينوا أن التعزيزات تضم ١٤٠ مسلحاً انطلقوا من ساحة «كندال» باتجاه الطريق الواصل بين الرقة ومدينة تل أبيض شمالها قرب الحدود مع تركيا.

من جانب آخر، أكدت مصادر إعلامية معارضة، أن الأغلبية الساحقة من الفارين من جيب التنظيم، ممن وصلوا إلى مناطق سيطرة «قسد» في ريف دير الزور، حملوا معهم مبالغ مالية ضخمة، تفاوتت وفقاً للأشخاص، الذين لم تحدد المصادر إن كانوا من مسلحي داعش أو عائلاتهم أو مدنيين.

وأكدت المصادر، أن المبالغ المالية كانت معظمها بالدولار الأميركي، وبلغت قيمتها من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف دولار أميركي.

ومنذ مطلع شهر كانون الأول الماضي، وبحسب المصادر خرج أكثر من ١٤٠٥٠ من جيب التنظيم من جنسيات مختلفة سورية وعراقية وروسية وصومالية وفلبينية وغيرها من الجنسيات الآسيوية، من بينهم أكثر من ١٢٠٠٠ خرجوا من جيب التنظيم منذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالانسحاب من سورية في الـ١٩ من كانون الأول الماضي، من ضمنهم نحو ٥٥٠ مسلحاً من داعش، ممن جرى اعتقالهم من ضمن النازحين. كما أن أغلبية من تبقى في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، هي عائلات عراقية ومن جنسيات مختلفة غير سورية، بحسب المصادر. في الغضون، ذكرت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أبدى «القلق العميق» إزاء «استمرار ورود التقارير عن الخسائر في صفوف المدنيين السوريين، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال، على نطاق واسع في جنوب شرق محافظة دير الزور، بسبب استمرار الأعمال العدائية هناك».

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دو جاريك، في مؤتمر صحفي في نيويورك: «أفادت الأنباء بأن أكثر من سبعة آلاف شخص قد فروا من منطقة هجين منذ بداية كانون الأول، أغلبيتهم من النساء والأطفال، على حين لا يزال هناك ما يقدر بنحو ألفي شخص في المنطقة».

وأضاف: «أبلَغَ الأشخاص الذين غادروا منطقة هجين بوجود حالة مزرية على الأرض، مع وقوع العديد من الضحايا المدنيين ونقص حاد في الغذاء والإمدادات الطبية ودمار واسع النطاق وأضرار بالبنية التحتية المدنية».

وأعلن دو جاريك أن «وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من القتال لا يزال مقيداً بشدة»، معرباً عن «القلق البالغ بشأن المدنيين الذين ما زالوا محاصرين في مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش».

إلى ذلك، جاء في بيان نشرته «وحدات حماية الشعب» الكردية على موقعها الإلكتروني وتعتبر العمود الفقري لـ«قسد» أنه: «في العملية الهادفة للقضاء على مرتزقة داعش في بلدة هجين ونواحيها، التي نفذت بتاريخ ٦ و٧ من كانون الثاني، تمّ القبض على ثمانية إرهابيين» وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء.

ونشرت «الوحدات»، صوراً للإرهابيين مع الأسماء التالية: «عادل رحيموف (أبو أمين أوزبكي) ٥٨ عاماً من أوزبكستان، وفرهاد قاروف (أبو بلاب أوزبكي) ٢٨ عاماً من أوزبكستان، ومحمد دولات (أبو مصعب طاجيكي) ٢٢ عاماً من طاجكستان، وعسكر زارمانباتوف (أبو داوود توخا) ٢٧ عاماً من أوكرانيا، وساتيبك اوشيباف (أبو رقية) ٣٠ عاماً من كازاخستان، وبيمورزيف بيكجان (أبو ساره) ٣٠ عاماً من روسيا، وسولاي نوه سو (أبو سليمان الأميركي) ١٦ عاماً من الولايات المتحدة الأميركية، ولوكاس غلاب (أبو إبراهيم الألماني) ٣١ عاماً من ألمانيا».

ويأتي البيان بعد إعلان «قسد» الإثنين أنها أوقفت خمسة «جهاديين» أجانب مفترضين بينهم أميركيان في ٣٠ كانون الأول الماضي.

موسكو: الغرب يسعى لجعل «حظر الكيميائي» أداة لإفشال التسوية السورية

| وكالات

أكدت موسكو، أن الغرب يهدف إلى إفشال الحل السياسي للأزمة في سورية، من خلال سعيه لتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لافتة إلى أن واشنطن ولندن وعدداً من العواصم الأخرى لا تريد إنهاء الحرب والانتقال إلى الحل السياسي.

وأكد مندوب روسيا الدائم لدى المنظمة ألكسندر شولغين في حديث صحفي نشرته صحيفة «إزفيستيا» الروسية أمس ونقلته وكالة «سانا» للأنباء: إن الغرب وعبر سعيه لتسييس عمل المنظمة من خلال آلية تحديد المسؤولية يهدف إلى إفشال الحل السياسي للأزمة في سورية.

وأوضح شولغين، أن الدول الغربية تعمل على تسييس عمل المنظمة ودفعها باتجاه تحميل الحكومة السورية مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية ما يعني ضمناً إفشال جهود الحل السياسي للأزمة فيها، لافتاً إلى أن واشنطن ولندن وعدداً من العواصم الأخرى لا تريد إنهاء الحرب والانتقال إلى الحل السياسي للأزمة في سورية. وأكد شولغين رفض بلاده تمويل الجهاز الخاص الذي قررت المنظمة استحداثه لتنفيذ صلاحياتها الجديدة المتعلقة بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وقال: «لا نخفي إطلاقاً أننا لن نمول صلاحيات تحديد المسؤولية التي يفرضها الغرب ونأمل أيضاً في أن يتبنى أقرب شركائنا موقفنا».

وكان نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أكد في مداخلة له في أعمال المؤتمر الـ٢٣ للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في تشرين الثاني الماضي، أن سياسة النفاق وتشويه الحقائق التي تمارسها بعض الدول الغربية وحلفاؤها قد أضرت كثيراً بالطبيعة الفنية لعمل لمنظمة حينما عمدت تلك الدول إلى تحويل أجهزة صنع القرار في المنظمة إلى منصة للتسييس وأداة للضغط وخدمة أجندات خاصة.

وذّكر شولغين، بأن روسيا أعلنت خلال مؤتمر المنظمة الأخير أنها لا تنوي دفع أي أموال لتمويل ما سمي بالصندوق الخاص لإنشاء البنية التحتية التقنية المعلوماتية لتحديد المسؤولية والذي من المفترض أن يزيد من ميزانية المنظمة ٢ مليون دولار، لافتاً إلى أن موافقة كثير من الدول على توسيع صلاحيات المنظمة يعود «لحملة التضليل والضغط غير المسبوقة التي شنتها عليها الولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اعتبر في تشرين الثاني الماضي تعليقاً على قرار منح الأمانة الفنية للمنظمة صلاحيات توجيه الاتهامات بشأن الهجمات الكيميائية أن تفويض هيئة فنية وظائف تعتبر ضمن دائرة الصلاحيات المباشرة لمجلس الأمن الدولي يمثل تعدياً على أسس القانون الدولي. جاء ذلك بعد يوم من إعلان المنظمة في بيان لها إرسالها لجنة تقصي حقائق مطلع كانون الثاني الجاري إلى سورية، لجمع المعلومات حول هجوم كيميائي وقع في حلب في ٢٤ تشرين الثاني الماضي.

وكانت التنظيمات الإرهابية، استهدفت في ٢٤ هجوماً أحياء في مدينة حلب بقذائف صاروخية متفجرة تحوي غازات سامة ما أدى إلى حدوث حالات اختناق بين المدنيين.

«النصرة» واصلت قضم منافسيها في شمال البلاد.. و«الأحرار» استسلمت في الغاب

الجيش يقضي على عشرات الإرهابيين لخرقهم «اتفاق إدلب»

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

مع مواصلة الجيش العربي السوري ردع محاولات الإرهابيين خرق «اتفاق إدلب» من المنطقة «المنزوعة السلاح» في أرياف حماة وإدلب، وسع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي من سيطرته على حساب ميليشيات مسلحة موالية للنظام التركي.

ففي ريف حماة الشمالي، نفذت وحدات من الجيش صباح أمس عمليات عسكرية دقيقة على محاور تحرك وتسلل المجموعات الإرهابية من المنطقة «المنزوعة السلاح» في قطاع ريف المحافظة الشمالي، وتحديداً مدينة اللطامنة ومحيطها، وقتلت خلالها العديد من مسلحي «النصرة» وحلفائها، وجرحت آخرين ودمرت عتادهم الحربي.

كما استهدفت وحدات أخرى من الجيش بالمدفعية الثقيلة نقاط تمركز المجموعات الإرهابية في مدينة مورك وأراضيها الزراعية، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة.

وفي إدلب بيَّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، دكت بالمدفعية الثقيلة أيضاً مجموعات إرهابية تسللت من محوري قريتي الخوين والزرزور بقطاع ريف إدلب من «المنزوعة السلاح»، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من أفرادها وجرح آخرين، وفرار من بقي حيّاً.

وأوضح المصدر، أن الجيش ردَّ على خروقات «النصرة» وحلفائها لـ«اتفاق إدلب»، وأصلى مواقعها ونقاط تمركزها ناراً حاميةً، وذلك في لحايا ولطمين وبالأراضي الزراعية لمدينتي مورك واللطامنة، وفي الجنابرة وعطشان بريف حماة الشمالي، وفي مسعدة وتل الكلبة بريف إدلب، ما أوقع العديد من الإرهابيين صرعى وجرحى.

من جانبه، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن انفجاراً هز منطقة السعن بالريف الشرقي لحماة، ناجم عن انفجار لغم زرع سابقاً في المنطقة من قبل تنظيم داعش الإرهابي، وتسبب «بمقتل شخص وإصابة ٥ آخرين بجراح متفاوتة الخطورة».

وعلى صعيد آخر، بيَّنَ مصدر أهلي لـ«الوطن»، أن اتفاقاً أبرم بين ما يسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» وميليشيا «حركة أحرار الشام» التابعة لما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» في منطقة الغاب وشحشبو قضى بحل الأخيرة وتبعية المنطقة إدارياً وخدمياً لما يسمى «حكومة الأنقاذ» التابعة لـ«النصرة»، وسيطرة الأخيرة على قرى سهل الغاب الواقعة تحت سيطرة «أحرار الشام»، وذلك بعد معارك طاحنة خلال الأيام الماضية، قتل فيها العديد من مسلحي الطرفين.

وحدة عسكرية تابعة للجيش السوري للرصد وللرد على خروقات الإرهابيين في محيط محافظة إدلب (عن الإنترنت)

وفيما نشرت تنسيقيات المسلحين نص الاتفاق على ورقة مكتوبة بخط اليد ومذيلة بتوقيع كل من أبو يوسف الحموي ممثلاً عن «النصرة» ومحمد حسام الرعدون ممثلاً عن «الأحرار»، نشر المسؤول الإعلامي في «أحرار الشام» لاحقاً على تطبيق «تلغرام» بياناً باسم متزعم الحركة جابر علي باشا، أكد فيه الأخير فيه أن مسلحيه «اضطروا» للاتفاق مع «النصرة» على تسليم سلاحهم «ولكن لا تزال بقية المناطق ثابتة، ومستمرون في قتالها». وكشف المصدر، أن أهالي مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، رفضوا صباح أمس مطالب «النصرة» بتسليم المدينة، وطردوا وفدها الذي هدد باستخدام القوة في حال لم يتم الرضوخ لمطالبه، موضحاً أن اجتماعاً كان عقد يوم الثلاثاء الماضي بين ممثلين عن «الإنقاذ» مع «المجلس العسكري» و«مجلس شورى» مدينة معرة النعمان، حيث ذكرت تنسيقيات المسلحين أن رئيس «الإنقاذ» السابق محمد الشيخ اشترط تسليم معرة النعمان والمقرات والمؤسسات والسلاح المتوسط والثقيل، من دون قتال كما حصل في مدينة الأتارب بريف حلب الغربي منذ عدة أيام، وإلا ستستخدم القوة في السيطرة على المدينة.

وفي ريف حلب الغربي، لم يكن وضع الميليشيات أفضل حالاً، فلم تستطع ميليشيا «الجيش الوطني» الصمود في تلة السيريتل، فبعد اشتباكات لحوالي ساعة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة عادت «النصرة» وسيطرت على التل المطلة على منطقة جنديرس ومدينة دارة عزة.

ووفق «المرصد» المعارض وصلت سيطرة «النصرة» والتنظيمات «الجهادية»، لنحو ٨٠ بالمئة من المناطق (الخارجة عن سيطرة الجيش السوري) بمساحة نحو ٧٢٠٠ كم مربع، من أصل نحو ٨٩٣٧ كلم مربع، بنسبة نحو ٤,٨ بالمئة من مساحة الأراضي السورية كانت تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في إدلب وأرياف حماة وحلب واللاذقية. وفي إدلب، ذكر «المرصد» أن عبوة ناسفة انفجرت بسيارة تابعة لـ«النصرة» قرب دوار الشمعات في المدينة، قتلت إرهابياً وأصابت آخرين بجراح.

ومع تقهقر الميليشيات أمام «النصرة» تحدثت مواقع معارضة عن قيام النظام التركي بعملية «إعادة هيكلة» لميليشيا «الجبهة الوطنية» التي شكلتها في أيار الماضي من عدة ميليشيات مواليه لها.

ونقلت المواقع عن متزعم في ميليشيا «الجيش الحر» لم تذكر اسمه، أن الدعم المالي لميليشيات «الجبهة الوطنية» لم يصل حتى يوم أمس، بسبب التطورات التي شهدتها إدلب والتي أدت إلى تغيرات بينها انسحاب ميليشيا «حركة نور الدين الزنكي» إلى عفرين وحل «أحرار الشام» في ريف حماة الغربي.

ولفت المتزعم إلى أن النظام التركي طلب من الميليشيات من بينها «جيش النصر»، إعادة ترتيب الصفوف والمحافظة على كيانها، على أن تستأنف الكتلة المالية بعد الانتهاء من هذه الخطوة.

وقال: «تركيا طلبت تثبيت «جيش النصر» و«جيش العزة» كـ(ميليشيات) «جيش حر» تحافظ على كياناتها في أرياف حماة».

وسبق للمواقع نفسها أن نقلت عن مصدر في «الحر»: أن تركيا تريد ضبط إدلب بقوة واحدة، من دون أن يستبعد أن تشهد الأيام المقبلة تحركات مشتركة بين الميليشيات، «كخطوة لوضع إدارة مدنية وعسكرية واحدة» وفق زعمه.

وفي منبج، أكد «المرصد» المعارض جرح شخص بانفجار عبوة ناسفة زرعها مسلحون مجهولون في منطقة بحقل للزيتون شرق منبج في منطقة سيطرة ما يسمى «قوات مجلس منبج العسكري» وميليشيا «جيش الثوار» المنضويان ضمن «قوات سورية الديمقراطية –قسد».